**مداخلة السيد أحمد الحليمي علمي،**

**المنـــدوب الســـامي للتخطيــــط**

 **بمناسبة تقديم نتائج البحث الوطني حول تصور الأسر**

 **لبعض مرامي الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة**

**الرباط، في 6 دجنبر 2016**

 **السيدات والسادة**

في الوقت الذي كانت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحضور رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء، بصدد تقييم مستوى تحقيق أهداف الألفية للتنمية من طرف المجموعة الدولية، يوم 20 شتنبر 2010، أي 5 سنوات قبل استحقاقها، نادى صاحب الجلالة بضرورة "الانخراط من الآن في تفكير استشرافي وعمل استباقي لما بعد سنة 2015". ولهذه الغاية دعا صاحب الجلالة، استباقا منه لما أسماه " التحديات الجديدة المقبلة" إلى "العمل الجماعي الهادف لتوطيد نموذج تنموي بشري ومستدام، تضامني ومتناسق".

ومنذ ذلك الحين، قامت هيأة الأمم المتحدة والبلدان الأعضاء بها وعلى مختلف المستويات الوطنية والجهوية، بتعبئة الخبرة المتاحة وبتنظيم استشارات متعددة للمواطنين والأكادميين ولفاعلي المجتمع المدني من أجل العمل، وفق مقاربة تشاركية، على تقييم مفصل لمكتسبات أهدف الألفية للتنمية وتحليل التحديات المستقبلية مع الطموح للمساهمة في رسم الخطوط العريضة لهذا النموذج التنموي وتحديد الشروط السياسية والمجتمعية المسبقة لتطويره وتحديد مستوى النتائج المنتظرة في ميادين النمو الاقتصادي والعيش الكريم وجودة البيئة وشمولية القيم.

وقد تم تتويج هذا المسلسل التعبوي على مختلف المعارف والتجارب الذي ساهمت فيه بلادنا ومؤسستنا بشكل حيوي، باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للتقرير "**تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة** 2030" الذي أسس للخطة الدولية الجديدة للتنمية الذي التزمت المملكة المغربية، على غرار المجموعة الدولية، بتحقيق توصياته في غضون الخمسة عشر سنة القادمة.

وبحكم المقاربة المفاهيمية في الخطة لتحديد الأهداف السبعة عشر والمرامي المائة وتسعة وستون التي تتبناها، والمنهجية الإجرائية في تحقيقها،تختلف هذه الأخيرة بشكل جوهري، عن أهداف الألفية للتنمية المعتمدة مع مطلع القرن ولو أنها تدمج البعض منها التي لم يتم تحقيقها في 2015.

إن الاختلاف بين هاتين الخطتين المتجسد في نوعية البرمجة كما في طبيعة الأهداف يتعلق بسياق إعدادهما. السياق الدولي في 2000 بما كان، كما تتذكرون، يتسم به من عولمة صاعدة وماكانت تعد به، أصبح يتميز، بعد خمسة عشرة سنة، بمشهد تغلب عليه الشكوك والاضطراب نتيجة الاتساع الذي عرفته في هذه المرحلة الفوارق الاجتماعية والمجالية وتدهور الموارد الطبيعية واستمرار وامتداد آثار سلسلة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعرفها منذ ذلك الحين جميع البلدان الغنية والأقل غنى.

 وهكذا، فإن الخطة الدولية 2030 للتنمية المستدامة ولما اختارته من هيمنة للاستدامة في محتوى أهدافها وبما اعتمدته من شمولية لإطارها بإعطائها بعدا معولما يقتضي انخراط كافة أعضاء المجموعة الدولية، بغض النظر عن مستواها التنموي، على خلاف أهداف الألفية للتنمية التي كانت موجهة خصيصا للبلدان النامية.

**السيدات والسادة**

مع شمولية الطموح البرنماجي ومسؤولية الشركاء المعنيين بها على الصعيد الدولي تتميز الخطة الجديدة للتنمية كذلك بالقطيعة التي تحدثها مع قطاعية الأهداف والمرامي خلافا لما كان عليه الحال في أهداف الألفية للتنمية، والترابط بين مضامين هذه الأهداف والطابع الأفقي لمرجعها القيمي.

وهكذا فإن الغاية من التفاعلات الإيجابية المتوخاة من هذا الإطار المفاهيمي وتبعاته العملية، والتي تتحكم فيها بشكل قوي متطلبات الاستدامة، من شأنها تسهيل التراكم المشترك للرأسمال في أبعاده الخمسة: المادي والطبيعي والمؤسساتي والاجتماعي والبيئي.

**السيدات والسادة**

إن مثل هذه المقاربة الشمولية للاستدامة وما أخذت به من المقتضيات التنموية والمؤسساتية لإنجازها من شأنها أن تعزز إقبال بلادنا على خطة 2030 وذلك بانخراطها في مسلسل ملاءمة نموذجه التنموي مع متطلبات نمو أخضر مدعوم بالطاقات المتجددة وبفلاحة محافظة على التربة ومقتصدة في استهلاك الموارد المائية وكذا بتنوع صناعي وتدبير تشاركي للموارد يحترم التوازنات الإيكولوجية وقيم الإنصاف الاجتماعي والكرامة الإنسانية.

وفي هذا الصدد، يبدو من عوامل التفاؤل أن السنة الأولى لأهداف التنمية المستدامة تصادف تنظيم المملكة لمؤتمر الأطراف حول التغيرات المناخية في دورته الثانية والعشرين وترأسه من طرف صاحب الجلالة في وقت يعطي فيه آفاقا جديدة للتنمية المشتركة جنوب جنوب والدينامية الدولية لمحاربة آثار التغيرات المناخية طبقا لقرارات مِؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين.

 وهكذا، يتوجب على جميع فاعلي الحياة الوطنية المساهمة في تملك أهداف التنمية المستدامة من طرف بلادنا وذلك عبر مجهود متواصل لملاءمة مضمونها ومقاربتها مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسساتية ومن خلال حملة ملائمة للتعريف بها لدى شرائح واسعة من الرأي العام.

 ومن هذا المنطلق، ساهمنا بشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وبتعاون مع منظومة الأمم المتحدة بالمغرب، في " **الاستشارة الوطنية حول تفعيل الخطة 2030 للتنمية المستدامة في السياق المغربي"** التي تم تنظيمها بين 3 و 5 ماي 2016 بالرباط.

وقد تمكنا، بهذه المناسبة، أن نتبين بأن المندوبية السامية للتخطيط في مقدورها اليوم إنتاج أغلبية المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والتزمنا بالتالي، بملاءمة قواعد المعطيات ونماذج التحليل والتوقعات التي تعتمدها هذه المؤسسة، في أفق التقييم الدوري لإنجازها خلال الخمسة عشر سنة القادمة، في حالة ما إذا عهد لنا بهذه المهمة.

وبهذه المناسبة نفسها، أعلنت عن مشروع إنجاز بحث وطني لإثراء قاعدة الميكرو معطيات حول الأسر المغربية وذلك بهدف رصد تصور المواطنين حول قضايا تلامسها أكبر ما يمكن من الأهداف المعتمدة من طرف الخطة 2030 للتنمية المستدامة.

إن هذا البحث المنجز بين فاتح يوليوز و 19 غشت 2016 والذي شمل مجموع التراب الوطني وبعينة تمكن من الحصول على نتائج على الصعيد الجهوي، يهدف، من جهة، إلى رصد تقييم المواطنين من خلال عيشهم اليومي لأبعاد التنمية البشرية ببلادنا وللعوامل المسببة لمستوياتها الحالية ومن جهة أخرى، إلى جمع معطيات حول وجهات نظرهم حول الاختيارات الواجب اعتمادها من طرف بلادنا من أجل تحقيق، في أحسن الظروف، أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

**السيدات والسادة**

باعتبار هذه الخطة تكاد تشكل أرضية لتطوير تشاركي لنموذج التنمية المستدامة، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سوف يتم إثراؤه بدون شك، من خلال الأخذ بعين الاعتبار لوجهات نظر المواطنين حول واقعهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسساتي وبالتالي، توسيع دائرة الوعي بمتطلبات الاستدامة من أجل نمو مضطرد ومجتمع منصف وآمن وبيئة سليمة.

واسمحوا لي الآن، إذا تفضلتم، أن أقدم لكم بشكل مختصر بعض النتائج التي أريد إبرازها من هذا البحث، علما أنها ستعرض عليكم كاملة خلال هذا اللقاء.